

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اختلف العلماء في حكم ستر الكفين و القدمين في الصلاة للمرأة على ثلاثة أقوال هي:

القول الأول: لا يجب ستر الكفين و القدمين في الصلاة .

وهو قول الثوري و المزني و أبي حنيفة واختاره ابن تيمية: واستدلوا بأن النساء على عهد رسول الله إنما كان لهن قُمص، فتبدي المرأة يديها إذا عجنت و طحنت و خبزت وكذلك قدميها، ولو كان ستر اليدين و القدمين في الصلاة واجباً لبيّن ذلك رسول الله ﷺ ولأمرهن بذلك كما أمرهن بالخمر مع القُمص أثناء الصلاة .

✽ وكذلك قالوا أن ستر الوجه و اليدين في الصلاة لا يجب باتفاق المسلمين، وكذلك القدمان يجوز إبداءهما ولا يجب سترهما قياساً على الوجه و اليدين، وقالوا أيضاً أن المرأة نهيت عن إبداء وجهها و يديها و قدميها للأجانب و لم تنه عن إبدائه للنساء ولا لذوي المحارم، فعلم أنه ليس من جنس عورة المرأة مع المرأة التي نهى عنها فيجوز إظهار ذلك في الصلاة لأنه ليس من العورة فيها .

✽ وقالوا أيضاً أن إيجاب تغطية المرأة كفيها و قدميها في الصلاة فيه حرج كبير وهذا مناف لما دلت عليه النصوص من رفع الحرج عن هذه الأمة .

القول الثاني: يجب ستر القدمين و أما الكفان فلا يجب سترهما في الصلاة .

وهو قول الأوزاعي و أبي ثور وهو مذهب المالكية و الشافعية و بعض الحنابلة: واستدلوا بحديث أم سلمة لما سألت النبي ﷺ: أتصلي المرأة في درع و خمار و ليس عليها إزار؟ فقال: «إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها»^(١).

✽ وقد أعترض على هذا الاستدلال بأن هذا الحديث ضعيف من جهة السند و قد ضعفه الدارقطني و ابن الجوزي و ابن حجر العسقلاني و الألباني وغيرهم، وكذلك لم يصح موقوفاً على أم سلمة لجهالة أم محمد بن زيد، ولذلك هو ضعيف سنن أبي داود^(٢).

✽ واستدلوا بحديث: «المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان»^(٣).

(١) رواه أبو داود و البيهقي وهو في ضعيف سنن أبي داود (٦٤٠)

(٢) (٦٣٩)

(٣) رواه الترمذي وهو في صحيح الجامع (٦٦٩٠)

قالوا: و الحديث يقتضي بعمومه ستر جميع بدننها في الصلاة و خارجها و اعترض على هذا الاستدلال بإجماع العلماء على عدم وجوب ستر الوجه في الصلاة، فدل ذلك على عدم وجوب ستر الكفين و القدمين أيضاً للحاجة ولأنها تسجد مع المصلي مع الوجه في حديث العباس أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سجد العبد سجد معه سبعة أطراف: وجهه و كفاه و ركبته و قدماه»^(٤).

القول الثالث:

يجب ستر الكفين و القدمين في الصلاة . وهو رواية عن الحنابلة و استدلوا بأدلة عامة خارجة عن موضع الخلاف .

الترجيح:

✽ «سئل ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن المرأة إذا صلت و ظاهر قدميها مكشوف، هل تصح صلاتها؟ فأجاب: هذا فيه نزاع بين العلماء، ومذهب أبي حنيفة صلاتها جائزة، وهو أحد القولين...»^(٥).

✽ وقال أيضاً^(٦): «الوجه و اليدان و القدمان، ليس لها (أي المرأة) أن تبدي ذلك للأجانب على أصح القولين،

(٤) رواه مسلم (٢٠٧)

(٥) الفتاوى (١٢٣/٢٢)

(٦) ص (١١٤/٢٢)

حكم ستر الكفين والقدمين للمرأة في الصلاة

ثم قال^(٨): «وأمر المرأة في الصلاة بتغطية يديها بعيد جداً، ولو كان ستر اليدين في الصلاة واجباً لبيّنه النبي ﷺ، وكذلك القدمان»^(٩).

أما ستر ذلك في الصلاة فلا يجب باتفاق المسلمين، بل يجوز لها إبدأؤها في الصلاة عند جمهور العلماء كأبي حنيفة و الشافعي وغيرهما، وهو إحدى الروايتين عند أحمد، فكذا القدم يجوز إبدأؤه عند أبي حنيفة وهو الأقوى، وتغطية هذا في الصلاة فيه حرج عظيم وأم سلمة قالت: «تصلي المرأة في ثوب سابغ، يغطي ظهر قدميها» فهي إذا سجدت قد يبدو باطن القدم، وبالجملة قد ثبت بالنص وبالإجماع أنه ليس عليها في الصلاة أن تلبس الجلباب الذي يسترها وإن كانت في بيتها، وإنما ذلك إذا خرجت، وحينئذ فتصلي في بيتها وإن روي وجهها ويدها وقدميها».

ثم قال^(٧): «فليست العورة في الصلاة مرتبطة بعورة النظر لا طرداً ولا عكساً، أمرت المرأة أن تحتصر في الصلاة، وأما وجهها ويدها وقدميها فهي إنما نهيت عن إبداء ذلك للأجانب، لم تنه عن إبدائه للنساء ولا لذوي المحارم، فعلم أنه ليس من جنس عورة الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة التي نهى عنها....»

(٨) ص ١١٨

(٩) ص ١١٩



السَّيِّفَةُ
أَبْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَزْرَوِيُّ